



البقعة العمياء

المنظمات النسائية والاستجابة لاحتياجات النساء المتضررات

بعد الزلزال

تموز/يوليو ٢٠٢٣

جلنار أحمد

مديرة الأبحاث والمراقبة والتقييم في امباكت، تركز على قضايا المجتمع المدني والجنود السياسات

في ٦ شباط، ضرب زلزال مزدوج جنوب تركيا وشمال سوريا. وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد لقي أكثر من عشرة آلاف سوري حتفهم - ثلثهم من النساء والأطفال - في سوريا وتركيا، بسبب الزلزال ونقص المساعدات. سجّل تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وقوع أكثر من عشرة آلاف إصابة في شمال غرب سوريا، ٤٣% منهم من النساء والفتيات، وفقاً لبيانات مجموعة الصحة. وأوردت وزارة صحة النظام السوري وقوع أكثر من ٢٠٠٠ جريح وجريحة في المناطق المتضررة الخاضعة تحت سيطرته، مغفلاً مع ذلك توزيع الأرقام بحسب الجنس.^٣ كذلك أدت الزلازل إلى نزوح عشرات الآلاف، مرّ معظمهم بحالات نزوح متعددة.^٤

أدى الزلزال المدمر إلى زيادة الضغط على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي تقوم بالنسبة الأكبر من عمليات الاستجابة. ويثير تعقيد الصراع في سوريا، وصعوبة إيصال المساعدات، تساؤلات حول مستوى الاستجابة المقدمة للنساء المتضررات من الزلزال ونوعيتها. علماً بأن العديد من المنظمات الإنسانية وكوادرها كانوا من بين المتضررين بشكل مباشر من الزلزال.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير الزلزال على المنظمات النسائية (تشمل المنظمات النسوية، والمنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات حقوق المرأة، والمنظمات التي تقدم خدمات للنساء) في مختلف مناطق سوريا، وفحص جودة ونوعية الاستجابات المقدمة للنساء المتضررات.

أعدت هذه الورقة ضمن إطار عمل مشروع تعزيز مساحات تقودها النساء لأجل التغيير، واستندت على البيانات التي قدمتها ٩ من المنظمات النسائية الشريكة، بالإضافة إلى أربع مقابلات مع أفراد شاركن في الاستجابة للزلزال.

المنظمات النسائية في وسط الكارثة

أثر الزلزال على المنظمات النسائية على مستويات مختلفة ومتراصة - أكثرها وضوحاً الضرر المادي الذي لحق بكوادر وممتلكات المنظمات الناشطة في مناطق وقوع الزلزال. قالت عضوة في منظمة نسائية تعمل في إدلب: "اضطرت مديرة المركز والعديد من أعضاء الفريق إلى تغيير مواقعهم بسبب الضرر الذي لحق بمنزلهم وممتلكاتهم... كما فقدت إحدى زميلاتنا زوجها وأطفالها الثلاثة، وبقيت ١٠ ساعات تحت أنقاض منزلها." قدّمت العديد من المنظمات شهادات مماثلة، وأبلغت عن الأضرار التي لحقت بالمباني والمعدات، فضلاً عن فقدان الموظفين والموظفات أو أفراد العائلات. أدى وقوع الوفيات، والأضرار التي لحقت بالمباني السكنية، وانتشار حالة من الذعر والفوضى العامة، إلى نزوح الموظفين والموظفات مع عوائلهم وتشتتتهم، خصوصاً في الأيام الأولى التي أعقبت الكارثة. مع ذلك، لا توجد بيانات أو إحصاءات واضحة حول عدد الضحايا من كوادر المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، أو تقدير لسوء الأضرار المادية التي لحقت بهم.

لا يقتصر الضرر الذي لحق بكوادر المنظمات النسائية إثر الزلزال على الأذى الجسدي المباشر. فقد أشارت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلاتهن خلال العمل على هذه الورقة إلى الأثر النفسي للكارثة، وعدم اليقين حيال الاستجابة لاحتياجات الآخرين، والمسؤولية الجسدية لتقديمها. وفي مقابلة مع لبنى قنواي، نائبة المديرة التنفيذية لمنظمة النساء الآن للتنمية، فقد صرّحت حول عمل المنظمات النسائية في شمال غرب سوريا: "لقد وجد الجميع أنفسهم بموقع الاستجابة لاحتياجات أكثر الضحايا تضرراً، من دون أن يأخذوا وقتاً كافياً للتعافي وتلبية احتياجاتهم-ن الخاصة."

^١ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تحديث حصيلة ضحايا الزلزال ٢٠٢٣/٠٣/٢٨ <https://rb.gy/s2hze>

^٢ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير الاستجابة الإنسانية بعد الزلزال، اخر تحديث ٢٠٢٣/٠٧/٢١ <https://rb.gy/arlle>

^٣ الوكالة العربية السورية للأنباء سانا، ٢٠٢٣/٠٢/١٤ <https://rb.gy/7ij1l>

^٤ لا مكان إلا النزوح، منظمة العمل لأجل الإنسانية، منشور عبر ريليف ويب ٢٠٢٣/٠٣/١٦ (باللغة الانكليزية) <https://rb.gy/322k2>

تجدد الإشارة أيضًا إلى أن تأثير الزلزال قد امتد إلى مناطق خارج النطاق الجغرافي للكارثة. فرغم أن المنظمات النسوية في تلك المناطق قد نجت من وقوع خسائر مادية فادحة، إلا أن عدداً منها أشارت إلى أثر الزلزال السلبي على نفسية كوادرها وذكرت إصابة بعضهم-ن بالصدمة، فضلاً عن شعورهم-ن الملازم بالخوف على الأقارب والأصدقاء في المناطق المتضررة.

كذلك أعربت المنظمات النسائية العاملة في المناطق غير المتضررة عن تضامنها التام مع كافة المتضررين والمتضررات من الكارثة، وشاركت أيضًا في الاستجابة بدرجات متفاوتة، ولكن في الغالب عبر التنسيق وجمع التبرعات المالية والمادية، فضلاً عن توفير أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي الصغيرة.

لم تؤثر الاستجابة إلى احتياجات السكان المتضررين على صحة الموظفين والمتطوعات فحسب، بل أثرت أيضًا على نتائج الاستراتيجيات والأولويات التشغيلية والبرامجية، على المدى القريب والبعيد.

بالإضافة إلى تعليق الأنشطة والمشاريع المخطط لها أو تأخيرها خلال الفترة القصيرة التي أعقبت الزلزال، كان على المنظمات النسائية في المناطق المتضررة أن تعيد التفكير بأسلوب عملها -وأن تعيد تخصيص الأموال لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. في مقابلة مع حسناء بركات من التجمع النسوي السوري قدمت مثلاً على ذلك بقولها: "في البداية انخرطنا جميعاً في الاستجابة لحالات الطوارئ، كان علينا التخلي تمامًا عن أهدافنا ومشاريعنا الأصلية ... قمنا بتحويل الأموال من مشروع مناصرة إلى الاستجابات الإنسانية الطارئة. لقد جعلنا الزلزال ندرك مدى إهمالنا لصحتنا ... إننا حاليًا نتفاوض مع إحدى الجهات المانحة لكي نقوم بإنشاء مساحة آمنة ونضع برامج دعم نفسي واجتماعي للناشطات في مجال العمل الإنساني". كذلك قدمت خيرة أخرى من مدينة حلب، فضلت عدم الكشف عن هويتها، أمثلة مماثلة، وأشارت إلى زيادة نسبة أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية في الشهرين التاليين مباشرة للزلزال.

لم تخلُ هذه التحولات التشغيلية والاستراتيجية في عمل المنظمات النسائية من التحديات والصعوبات. وخلقت الاستجابة متعددة الطبقات التي اضطرت المنظمات النسائية إلى تقديمها (الاستجابة الطارئة لكوادرها وشركائها والسكان المتضررين والمجموعات المستهدفة) عقبات إدارية وتشغيلية تفاقمت أيضًا بسبب العوامل الخارجية.

وقد ذكرت لبنى قنواقي (النساء الآن للتنمية) في مقابلة لها في أيار ٢٣-٢٠٢٠، أن الزلزال تسبب في إصابة فريقها في تركيا بالشلل التام، وأضافت: "هذا يعني أن فريقنا في أوروبا، الذي لا يشارك عادة في العمليات الميدانية اليومية، اضطرت إلى تحمل المسؤولية كذلك. وبالمحصلة، فقد اختلطت جميع مشاريعنا وأدوارنا وجداولنا الزمنية. وبعد مرور ثلاثة أشهر على الزلزال، ما زلنا نعمل على إعادة ترتيب نظمنا الإدارية".

مثّلت صعوبة تحويل الأموال (وهي عملية معقدة بالأصل في السياق السوري) عقبة كبيرة أمام الاستجابة السريعة والفعالة للزلزال، خصوصاً بالنسبة إلى القليل من المنظمات النسائية التي يمكنها الحصول على الأموال المخصصة للطوارئ أو إعادة تخصيصها. أما معظم المنظمات النسائية الأخرى، وخصوصاً المبادرات القاعدية صغيرة الحجم منها، فقد تمثلت كبرى التحديات بندرة هذه الموارد، وانعدام المرونة من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية الشريكة. وقد روت إحدى الناشطات التي تمت مقابلتهن إجابة إحدى الجهات المانحة عليها، عندما طلبوا تقارير مالية ورفضوا تقديم تمديد لموعد التسليم بعد أيام فقط من وقوع الزلزال، وذلك رغم ما أصاب مكتب المنظمة النسائية وأجهزة الكمبيوتر فيها من دمار. ذكرت أخرى وجود المعدّات والإمدادات وعدم توزيعها مع ذلك، إلا بعد سلسلة طويلة من الأدونات والمعاملات الورقية مع المنظمات غير الحكومية الدولية المانحة.

كان تأمين طرق وأساليب نقل التبرعات المجموعة وتسليمها من أصعب التحديات التي أبلغت عنها المنظمات النسائية في المناطق غير المتضررة. وقد ذكرت عدّة ناشطات تمت مقابلتهن في شمال شرق سوريا مساهمة المنظمات النسائية

^٥ للمزيد من المعلومات، راجع/ي (العقوبات المقنعة)، IMPACT، ٢٠٢٠، <https://impactres.org/ar/invisible-sanctions/>

المذكورة في بعثة المساعدات التي توجهت إلى شمال غرب سوريا، ولم يغفلن ذكر المصاعب التي واجهت البعثة في تأمين وسائل النقل، وعبور نقاط التفتيش بين منطقتي السيطرة المختلفتين، بصفتها عقبات رئيسية للاستجابة الفعالة^٦.

لا تقتصر العديد من هذه الآثار والتحديات على المنظمات النسائية، بل يمكن رؤيتها في السياق الأوسع لعمل منظمات المجتمع المدني. مع ذلك، فإنها تكتسب أهمية أكبر لدى المنظمات النسائية عندما نفحص الاستجابة التي قُدمت للنساء المتضررات ومستوى حساسيتها الجنسانية.

الاستجابة للنساء المتضررات

ترسم المعلومات المتاحة حول الاستجابة المقدمة للنساء المتضررات من الزلزال، وأجوبة المنظمات الذين تمت مقابلتهم، صورة قاتمة. قدمت النساء اللواتي تمت مقابلتهن والمنظمات النسائية الشريكة العديد من الأمثلة والملاحظات حول افتقار الاستجابة إلى الحساسية الجنسانية التي تضمن عدلها وفعاليتها ومعونتها للنساء المتضررات.

أكثرها جدارة بالملاحظة انتشار التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان وحالات العنف الجنساني الواقع على النساء المتضررات، لا سيما في الملاجئ الجماعية المؤقتة! يتفاقم خطر وقوع العنف الجنساني، حسب تقدير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، عندما لا تراعي الاستجابة المنظور الجنساني أو تهمل توصيات تحسين الحماية. في آذار ٢٠٢٣، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان موجز تقييم حول خطر وقوع أعمال العنف الجنساني بعد الزلزال، اشتمل على العديد من التوصيات القابلة للتنفيذ من قبل جميع المنظمات الإنسانية^٧. مع ذلك، تشير التقارير والوثائق المتاحة، بالإضافة إلى مدخلات المنظمات النسائية وكوادرها، إلى أن هذه التوصيات قلما طُبقت، وأن خطر العنف الجنساني لم يخفف بشكل كاف.

فمثلاً، يوصي صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء تحليل لخطر حدوث حالات العنف الجنساني خلال تقديم المساعدة وتأمين المأوى والمواد غير الغذائية، والتنسيق مع قطاع المياه والصرف الصحي لتوفير الإضاءة، وغيرها من التدابير المعمول بها. مع ذلك، أظهرت العديد من التقارير نقصاً أو حتى تجاهلاً تاماً لهذه التدابير، أكدتها مدخلات المقابلات التي قمنا بإجرائها. مثلاً، وُزعت خِيَم مصنوعة من مادة شبه شفافة في مناطق مختلفة من شمال غرب سوريا، رغم أنها تحرم أصحابها من الخصوصية والحماية. كذلك كانت الخِيَم المقدمة في الغالب بدون عزل أو وقاية من البرد، ولم يكن العديد من الملاجئ والمخيمات الجماعية الخاصة مزوداً بالإضاءة أو المراحيض المنفصلة للجنسين، مما أدى إلى تردي الوضع الصحي خصوصاً بالنسبة إلى النساء والأطفال. وفي مدينة حلب، كما في مواقع أخرى داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، فقد أنشئت العديد من الملاجئ الجماعية في مباني مدرسية تفتقر إلى الكهرباء والتدفئة وعدد كافي من المراحيض، أو في مساجد يُمنع على الحائض دخولها وفقاً للأعراف الإسلامية.

عرقل في بعض الأحيان سوء تصميم الآليات قدرة النساء على الإبلاغ عن حوادث العنف الجنساني أو التماس دعم الحماية. وقد ذكرت حسناء بركات في مقابلتها أن إحدى جهات الاتصال للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منطقة في شمال غرب سوريا كان رجلاً، وتساءلت: كيف ستشعر أي امرأة بالراحة في الإبلاغ عن حادثة تحرش جنسي لرجل؟ وأشارت كذلك إلى تعقيد العديد من مسارات الإحالة والإبلاغ، وعدم وضوحها، بما في ذلك قنوات الاتصال التي لا تضع في عين الاعتبار الأهمية الرقمية لدى العديد من المتضررات.

^٦ للمزيد من المعلومات حول قافلة المساعدات، راجع-ي: <https://shorturl.at/pCVW4> و <https://shorturl.at/kuDO2>

^٧ للمزيد حول الموضوع، انظر/ي: <https://syriadirect.org/after-the-earthquake-a-wave-of-gender-violence-in-syria/>

^٨ صندوق الامم المتحدة للسكان، لمحة عن مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في الاستجابة بعد الزلزال في سوريا (باللغة الانكليزية)، ٢٠٢٣/٠٣/١٦، <https://rb.gy/wd8st>

توضح الكثير من الحالات والأمثلة الأخرى التي تم توثيقها ومشاركتها من قبل الناشطات والمنظمات النسائية، عدم مراعاة الاستجابة المقدمّة بعد الزلزال للمنظور الجنساني؛ ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة، جذرية وبنوية داخل المجتمع نفسه، وضمن قطاع العمل الإنساني بشكل خاص.

إن الفوضى الناتجة عن عدم القدرة على التنبؤ بكارثة مثل زلزال ٦ شباط، واستمرار الصراع السوري وتعقيده، وتسييس المساعدات الإنسانية، جميعها ساهمت في كون الاستجابة العامة غير مرضية للسكان المتضررين. وفيما يخص الاستجابة التي قُدمت للنساء المتضررات، فإن العامل الأكثر بروزاً وتأثيراً كان عدم مشاركة النساء أنفسهن، وإقصاؤهن من المشاركة، أو صنع القرار أو التصاميم، أو تقديم المساعدة. قالت إحدى المشاركات اللواتي تمت مقابلاتهن: "غالبية المدراء التنفيذيين في المنظمات رجال. هم يكتبون ويقدمون العروض، من دون نوايا سيئة بالضرورة - ولكنهم لا يعرفون حقاً احتياجات النساء، فكيف نتوقع منهم برامج تراعي المنظور الجنساني؟"

كما تشكل الأعراف المجتمعية والمنظومة الأبوية مجموعة أخرى من التحديات للنساء المنخرطات في الاستجابة. فقد أشارت عضوة من فريق الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، وهي المنظمة التي قادت جهود البحث والإنقاذ في شمال غرب سوريا، إلى تحدي الرفض المجتمعي للنساء في فرق الدفاع المدني. يرى المجتمع أن على هذا المجال أن يقتصر على الرجال. مع ذلك، يضم فريق الخوذ البيضاء ما يقارب ٣٠٠ متطوعة، جميعهن منخرطات إلى درجات مختلفة في جهود البحث والإنقاذ والإسعاف الأولي وتقديم الاستشارة بعد الصدمة والمتابعة الطبية، كما أنهن مدربات ومؤهلات لـ"التعامل مع حالات الإصابات بين النساء ومراعاة وضعهن الصحي بشكل عام".

علاوة على كل ذلك، أدى فقر التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة إلى ظهور تقييمات متفرقة وغير شاملة للاحتياجات، أسفرت عن استجابة غير متكاملة. أشارت إحدى المشاركات اللواتي تمت مقابلاتهن إلى أن الاستجابة للزلزال افتقرت إلى الوضوح والارتباط الأوسع بالجهود الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر، وهو ما أكدته أيضاً مشاركة أخرى انتقدت الطبيعة قصيرة المدى للأنشطة، وندرة المشاريع المستدامة التي تعالج قضايا الإسكان والوصول إلى الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية. وشددت كلتاها على الأثر غير المتكافئ على النساء في مثل هذه الظروف.

خاتمة:

تقدم الورقة لمحة عامة عن الآثار متعددة الطبقات للزلزال على منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية التي تستجيب إلى احتياجات النساء، وتهدف إلى الإسهام في خزان المعارف الخاص بالنساء السوريات، والمصنوع من قِبَلهن.

ومع أنه ما تزال هناك حاجة لإجراء تقييم شامل ومعظم لتأثير الزلزال، فقد كشفت كارثة طبيعية بهذا الحجم عن مشكلات هيكلية في قطاع العمل الإنساني، وفي الاستجابة الشاملة للأزمة السورية، والاستجابة لاحتياجات النساء السوريات على وجه التحديد، في سياق عويص اجتماعياً وسياسياً. ينبغي إجراء مراجعة نقدية لكيفية إجراء التقييمات، وتصميم برامج المساعدة وتنفيذها، ومدى فعالية التوصيات والحلول المقترحة وقابلية تطبيقها؛ والأهم من ذلك، يجب حشد جميع الجهود لزيادة مستوى ونوعية مشاركة النساء في جميع مراحل تقديم المساعدات، لأنها السبيل الوحيد لضمان تقديم استجابة منصفة وكريمة.

من ناحية أخرى، سلط الزلزال الضوء على حالة من التضامن النسوي، اتضحت معالمها من الشهادات والرسائل والجهود التي بذلتها الناشطات النسويات والمنظمات النسائية من المناطق التي لم تتأثر بالزلزال؛ حالة تستهل سبلاً للتضامن والتعاون عبر خطوط النزاع، خاصة بين المنظمات النسائية والناشطات النسويات.